article55egypt

نشرة بالانتهاكات التي تم رصدها من قبل منظمات تحالف «المادة 55» بالسجون ومقار الاحتجاز في مصر خلال المدة من 1 يوليو حتى 31 يوليو 2024

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

WERECORD نحن نسجل

Arab Foundation for civil and political rights
Nedal

المادة (55) من الدستور المصري: «**كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته؛ تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانيًا وصحيًا...** ».

مستجدات الواقع المصري في يوليو 2024

نفذت السلطات الأمنية والقضائية خلال الشهر هجمات عدة على المجتمع المدني والفضاء العام، وسط تجاهل التهديدات (الإسرائيلية) على الأمن القومي المصري سواء من خلال احتلال محور فيلادلفيا أو تدمير وغلق معبر رفح الحدودي بين مصر وقطاع غزة، وكذا تهديدات مسؤولين (إسرائيليين) متتالية بإعادة احتلال سيناء. فعلى سبيل المثال؛ روج وزير التراث (الإسرائيلي) اليميني، عميحاي إلياهو، عبر صفحته على منصة «إكس» لشراء سترة مطبوع عليها ما يُفترض أنها خريطة لـ (إسرائيل) تضم الضفة الغربية وغزة وسيناء! ويظهر شعار «الاحتلال الآن»، وسط تبريرات (إسرائيلية) للتوغل في محور فيلادلفيا بحجة اكتشاف أنفاق حدودية بين غزة وسيناء.

وبدلاً من التعامل الجدي مع هذه التهديدات الخطيرة؛ قررت السلطات الأمنية الالتفات للمواطنين عوضًا عن ذلك، فبدأت حملة اعتقالات مجمعة تجاه ما لا يقل عن 70 مواطنًا على مدار ثلاثة أيام، وذلك على خلفية الدعوة لتظاهرات يوم 12 يوليو، التي عُرفت باسم «جمعة الكرامة» ضد الأوضاع الاقتصادية السيئة، وعلى الرغم من عدم وقوع التظاهرات فعليًا، باشرت نيابة أمن الدولة العليا التحقيقات مع المواطنين على ذمة القضية رقم ٣٤٣٤ لسنة 2024 بتهم الإرهاب المعتادة.

كما شهد الشهر استهدافًا واضحًا ضد الصحفيين، حيث ألقت قوات أمنية القبض على الصحفي خالد ممدوح، بعد اقتحام منزله فجرًا، في عدم وجوده، وقامت بتفتيشه وبعثرة محتوياته ومصادرة جهاز الحاسوب المحمول "اللاب توب" الخاص به وهاتفه النقال «الموبايل»، وانتظرت عودته قبل أن تقوم بإلقاء القبض عليه، وظل قيد الاختفاء القسري قرابة الأسبوع قبل ظهوره أمام نيابة أمن الدولة العليا التي قررت حبسه على ذمة القضية رقم 1282 لسنة 2024 حصر أمن الدولة العليا.

كذلك تعرض لنفس المصير الصحفي والمترجم، أشرف عمر، حيث اقتحمت قوة أمنية منزله فجر يوم الإثنين الموافق 22 يوليو، وقامت باقتياده بعد إغماء عينيه خارج المنزل بعد تحطيم بعض محتوياته والاستيلاء على مبلغ مالي كبير لم يتم تحريز أغلبه رسميًا، وظل قيد الاختفاء القسري قرابة اليومين قبل ظهوره هو الآخر أمام نيابة أمن الدولة العليا يوم ٢٤ يوليو، متهَمًا على ذمة القضية رقم ١٩٦٨ لسنة ٢٠٢٤ حصر نيابة أمن الدولة العليا، وقررت النيابة حبسه 15 يومًا احتياطيًا أيضًا.

وعلي إثر تدوين الصحفية بهيئة الإذاعة البريطانية BBC، سالي نبيل، ما وصلها من معلومات حول إلقاء القبض على عدد من السودانيين على خلفية اتهامهم بنشر صور مسيئة للرئيس عبد الفتاح السيسي، على إحدى شاشات العرض في شارع فيصل بالهرم، تم القبض على «سالي» وعرضها على نيابة أمن الدولة العليا على ذمة القضية رقم 3527 لسنة 2024 حصر أمن الدولة العليا، بتهمة نشر أخبار كاذبة، وتم إخلاء سبيلها على ذمة القضية بكفالة مالية قدرها عشرة آلاف جنيه.

ومع حلول نهاية الشهر، اقتحمت قوة من مباحث قسم عابدين ومباحث المصنفات الفنية ومباحث التهرب الضريبي مقر دار «المرايا للنشر والتوزيع»، وقاموا بتحريز 217 كتابًا وجهازي كمبيوتر وأربع كراتين من الملفات والمستندات المالية الخاصة بالدار ثم قامت بالقبض على المساعد الإداري المتواجد حينها بالمقر، قبل أن تقرر النيابة العامة إخلاء سبيله لاحقًا، وتم تحرير محضرين ضد الدار، الأول بتهمة التهرب الضريبي، والثاني بتهمة إصدار الدار لكتب دون الحصول على أرقام إيداع أو عقود مع مؤلفين.

خلال الشهر أيضًا، امتنعت إدارة سجني العاشر من رمضان 4 و6، المحتجز بهما «أحمد الطنطاوي» وأعضاء حملته، عن تمكين دفاعهم من الحصول على التوكيلات اللازمة في المدة المقررة لتقديم الطعون على حكم محكمة الجنح المستأنفة بحبسهم سنة مع الشغل، وبهذا أصبح الحكم نهائيًا وباتًا بالنسبة لـ 21متهمًا بعد فوات المدة القانونية المحددة بـ 60 يومًا للطعن عليه أمام النقض.

وعلى صعيد الأحكام القضائية خلال الشهر، أصدرت الدائرة الأولى بمحكمة الجنايات أول درجة، المنعقدة بمجمع محاكم بدر، أحكام بالإعدام شنقًا على 9 متهمين، وبالسجن المؤبد لـ 3 متهمين، والمشدد 15 سنة لـ 28 آخرين، والسجن 3 سنوات لـ 10 متهمين، وذلك في القضية رقم 328 لسنة 2022 جنايات أمن الدولة العليا المعروفة إعلاميا بقضية «حرس الثورة».

موجز بيانات رصد تحالف المادة 55 للانتهاكات داخل مقار الاحتجاز المصرية يوليو 2024

رصدت منظمات تحالف «المادة 55» داخل السجون ومقار الاحتجاز الأخرى في مصر خلال شهر يوليو 2024 الانتهاكات التالية:

رصدت منظمات التحالف خلال شهر يوليو تسع حالات وفاة داخل مقار الاحتجاز والسجون المصرية، ست منهم في مقر واحد فقط، وخلال أقل من ثمان وأربعين ساعة؛ وهو مركز شرطة الزقازيق، وذلك جراء ظروف الاحتجاز اللاإنسانية في ظل ارتفاع درجة الحرارة خلال فصل الصيف والتكدس بداخل الزنازين، فضلاً عن أزمة انقطاع الكهرباء.

ويتكدس السجناء في زنازين ضيقة بعدد يفوق ثلاثة أضعاف طاقتها الاستيعابية، ولا تسمح إدارة المركز بتواجد المياه إلا خلال ساعتين في اليوم فقط، ما أودي بحياة ستة محتجزين من ضمنهم؛ محمد فاروق حسنين المحتجز على ذمة قضية سياسية، والذي كان يعاني من ضيق في الصدر وصعوبة في التنفس، وفقد حياته جراء تلك الأوضاع الكارثية.

رصدنا أيضًا وفاة الشاب يوسف محمد، الذي كان محتجز في قسم عتاقة بالسويس، جراء إصابته بالحمى وحرمانه من الرعاية الصحية الواجبة، وذلك بعد أيام معدودة من القبض عليه بعد شجاره مع ضابط.

ومن سجن فرق الأمن بسوهاج توفي أسامة عامر، بعد القبض عليه بأيام أيضًا، جراء تعرضه لأزمة صحية لم يتم التعامل معها إلا بعد تدهورها، حيث جرى نقله إلى المستشفى وتوفي هناك. ثم وفاة محمد زكي، داخل سجن الوادي الجديد الذي تم تغريبه إليه من سجن المنيا كعقاب له، وبسبب التعذيب وظروف الاحتجاز الكارثية في عنبر الإيراد فقد حياته في 25 يوليو 2024.

خلال الشهر أيضًا استمر إضراب المحتجزين بمركز الإصلاح والتأهيل «بدر 1» عن استلام التعيين، وطالب السجناء المضربون بتشكيل لجنة لفحص قضاياهم وحبسهم - خاصةً لمن تخطي حبسه المدة القانونية-، وقوبل هذا الطلب بالرفض واستمر السجناء في إضرابهم.

ومن قسم شرطة الزقازيق، رصدت منظمات التحالف انتهاكات جسيمة يمارسها أحد ضباط المقر؛ وهو ضابط المباحث النقيب هاني منصور، بمساعدة المخبر محمد الصعيدي، وغفير نظامي يُدعى "جمال"، بحق المحتجزات الإناث في القسم، واستندت الادعاءات إلى سجينة سابقة بالمقر وشاهدة عيان تحدثت عن التحرش الجسدي واللفظي والتفتيش الذاتي من قبل المذكورين بحق السجينات.

ورصدت منظمات التحالف أيضًا تغريب الصحفي محمد عطية (وشهرته محمد الشاعر)، إلى سجن الوادي الجديد سيئ السمعة، والذي يبعد عن مقر إقامة ذويه بمسافات شاسعة، وذلك بالتزامن مع استمرار حبسه احتياطيًا لمدة خمسة أعوام على ذمة القضية رقم 1480 لعام 2019.

ولكل ما سبق، ترى المنظمات في تحالف «المادة 55»، أن الأوضاع داخل السجون ومقار الاحتجاز ليست بمستغربة، ولا تخرج عن الإطار العام لتعامل السلطات المصرية مع ملف المحتجزين– خاصة السياسيين منهم–، فالأمر ممنهج وليس مجرد خروقات فردية كما تروج له وزارة الداخلية المصرية.

كما أن سياسة الإفلات من العقاب التي تتعامل بها السلطات المصرية مع منتهكي حقوق الإنسان داخل مقار الاحتجاز لديها، هي التي شجعت وغذت تلك الممارسات وعملت على انتشارها، حتى صارت منهج عمل لدى مصلحة السجون المصرية؛ فلم نر أي قيادة أو مسؤول تم عقابه أو حتى تعنيفه رغم الانتهاكات الثابتة والموثقة التي قد تكون خرجت عنه.

لذا؛ تؤكد المنظمات في تحالف «المادة 55» أن تلك الممارسات التي تتم بداخل سجون ومقار الاحتجاز داخل مصر، تثير مخاوف جدية حول مصير المحتجزين، خصوصًا بعد ازدياد أعداد حالات الوفاة داخل مقار الاحتجاز في المدة الأخيرة، وتردي الأحوال المعيشية بداخلها.

لذا؛ تطالب المنظمات في تحالف «المادة 55» بفتح تحقيق بخصوص تلك الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها وفقًا لصحيح القانون المصري والدولي، مع تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ولائحة السجون المصرية والتوقف عن مخالفتهما، وتوفير سبل المعيشة التي تليق بإنسانية المحتجزين.

تحالف المادة 55 https://www.facebook.com/Article55egypt

لجنة العدالة- الشهاب لحقوق الإنسان- الشبكة المصرية لحقوق الإنسان- نحن نسجل- نضال

article55egypt

تحالف المادة 55

لجنة العدالة - الشهاب لحقوق الإنسان - الشبكة المصرية لحقوق الإنسان -
نحن نسجل- المؤسسة العربية للحقوق المدنية والسياسية- نضال